بإشراف الأستاذ الدكتور كريم حسن علوان عميد مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا وضمن أنشطة المركز العلمية للعام 2023-2024 يقيم مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا ورشة العمل العلمية الموسومة

((العاصمة بين الحدود الإدارية والحدود البلدية))

منظمي الورشة

م.د احسان صباح هادي

م.د عادل حسن جاسم

يوم الثلاثاء الموافق 14/4/2024 الساعة 12 صباحاً على قاعة المركز في الجادرية

المحددات القانونية للعاصمة في الدستور العراقي 2005 والقوانين النافذة

1- أوضحت المادة 124من دستور جمهورية العراق الصادر العام 2005:

اولاً: "بغداد بحدودها البلدية ، عاصمة جمهورية العراق ، وتمثل بحدودها الإدارية محافظة بغداد "

ثانياً: ينظم وضع العاصمة بقانون.

ثالثاً: لا يجوز للعاصمة ان تنضم لإقليم.

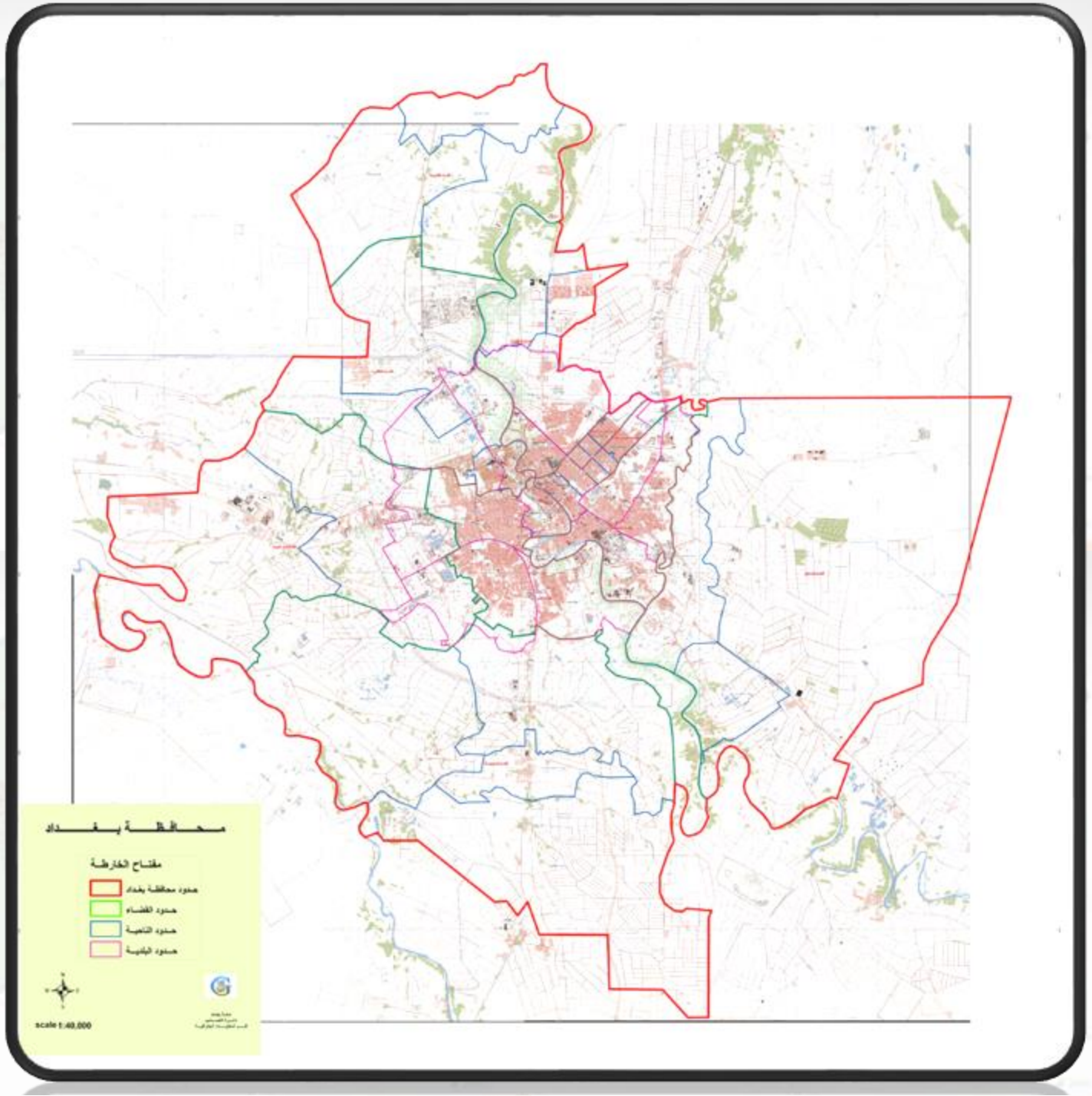
محافظة بغداد
مفتاح الخارطة
حدود محافظة بغداد
حدود القضاء
حدود الناحية
حدود البلدية
scale 1:40,000

المحددات القانونية للعاصمة في الدستور العراقي 2005 والقوانين النافذة

2- التنظيم الدستوري لمبدأ اللامركزية والحكومات المحلية

رسخ الدستور مبدأ اللامركزية الإدارية في عموم صلاحيات الحكومات المحلية، وافرد الفصل الثاني منه لتنظيم احكام المحافظات التي لم تنتظم في إقليم وجاء ضمن الباب الخامس والذي حمل عنوان "سلطات الأقاليم واحتوى على احكام تتعلق بتكوينها وصلاحياتها الإدارية والمالية ضمن مبدأ اللامركزية الإدارية، وعدم خضوع مجلس المحافظة لسيطرة او اشراف اية وزارة او اية جهة غير مرتبطة بوزارة".

3- الحكومات المحلية في القانون

أكد قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (21) لسنة 2008 المعدل وتعديلاته على اللامركزية الإدارية وممارسة الحكومات المحلية لدورها من خلال ممثلي الشعب في مجالس المحافظات وبصلاحيات واسعة تمنحهم اتخاذ القرار في الشؤون المحلية.

ثانياً: التحديات الفنية والإدارية في إدارة العاصمة:

1- وجود الحكومات المحلية كجهة محلية منتخبة مسؤولة عن الإدارة المحلية لمدينة بغداد

2- وجود الحكومة المركزية بوزاراتها ورئاستها في العاصمة باعتبار بغداد مقر السلطة الاتحادية في العراق

3- تداخل مهام وصلاحيات الحكومة المحلية والحكومة المركزية في بغداد وعدم تحديد وفرز المهام والواجبات المناطة لكل جهة.

4- تداخل مهام امانة بغداد المرتبطة بالحكومة المركزية حالياً مع واجبات الحكومة المحلية في متابعة حُسن تقديم الخدمات.

5- عدم قدرة المؤسسات الفعلية المعنية بشؤون مدينة ومحافظة بغداد باستيفاء استحقاقاتها المرجوة كعاصمة و وكمدينة أساسية وكبيرة وفقا للهيكلية الإدارية والصلاحيات والتخصيصات المالية.

6- سوء الإدارة المالية لبغداد وكذلك عدم وجود خطة استراتيجية للأولويات وتحديد المهام للمفاصل المختلفة وفقا للاستراتيجية.

ثانياً: التحديات الفنية والإدارية في إدارة العاصمة:

7- ان امانة بغداد رغم مهامها المرتبطة بالشؤون الخدمية للمواطنين ترتبط برئاسة مجلس الوزراء وفق قانونها الفعلي وتهتم حالياً أمانة بغداد بتقديم الخدمات في تقديم الخدمات البلدية وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية للبنى التحتية ومتابعة تنمية العاصمة بجوانبها الحضرية. وان الحجم الكبير للمهام الموكلة لها يوجب إعادة النظر بهيكليتها ونوع المهام الموكلة بها، اضافةً الى عدم وجود تشريع او قانون يمنح لحكومة بغداد المحلية بصفتها التشريعية والرقابية بالإشراف على عملها ومتابعة اداءها.

8- تهتم محافظة بغداد بالشؤون الإدارية لمحافظة بغداد في العاصمة وخارجها (أولاً) والخدمات البلدية للأقضية المحيطة بالعاصمة (ثانياً)، ويشرف على عملها مجلس محافظة بغداد المنتخب كباقي المحافظات الأخرى.

9 - بناء على التوزيع السكاني، فإن اغلب أعضاء مجلس محافظة بغداد منتخبين من العاصمة ويفتقدون التمكين بمتابعة الشؤون الخدمية والبلدية للعاصمة.

ثالثاً :الحدود البلدية للعاصمة :

1- ان تحديد الحدود البلدية للعاصمة يخضع لعوامل عدة أهمها المخطط الإنمائي الشامل وما بينه المخطط من حدود وفقا للمعايير التخطيطية المتخذة للمخطط.

2- هذه الحدود تتأثر بتنمية وتطور المدينة بحسب النمو السكاني والعامل البيئي والتنمية المكانية والخدمات والطرق والبنى التحتية وذلك وفق الخطة التنموية.

3 - كذلك تتأثر بنمط السيطرة على النمو العشوائي خارج المدينة وتأثر المدينة بالحدود المرسومة لها

4- تمت مناقشة الحدود البلدية للعاصمة في مراحل عدة وكذلك تم عقد الورش والمؤتمرات المختلفة لها، فالطروحات المقترحة لتحديد الحدود البلدية للعاصمة تبدأ من تحديدها بالمركز للمنطقة الخضراء لتتغير الى الحدود البلدية الموجودة عند كتابة الدستور الى الحدود المثبتة لمدينة بغداد ضمن المخطط الإنمائي الشامل السابق او اللاحق الى مقترح بلدية بغداد الكبرى.

ثالثاً : الحدود البلدية للعاصمة :

5- تتعارض جميع هذه الطروحات مع المقترحات الفنية لتنمية المدينة وخدماتها في خارج الحدود المقترحة سواء على مستوى انشاء الحويصلات السكنية او مشاريع الطمر الصحي او محطات التصفية الأساسية وغيرها من المكونات المرتبطة بالعاصمة ولكنها خارج حدود العاصمة، والتي لطالما تسببت بمتعارضات بين إدارة العاصمة والإدارة المسؤولة عن الخدمات خارج حدود العاصمة الفعلية.

6- لقد واجهت إدارة العاصمة جملة من المشاكل لاعتمادها للحدود البلدية الفعلية لمدينة بغداد وذلك نظرا للاكتظاظ السكاني والزيادة السكانية وتطور الخدمات وتقادم البنى التحتية والحاجة للتوسعة والتنمية، مما حالت دون الاستيفاء بكافة الخدمات المطلوبة للعاصمة. كما ان عوامل التوسعة والتطور طالما تقيدت بالحدود الفعلية المرسومة لمدينة بغداد.

7- توجد مقومات تنمية وتطوير في مناطق خارج حدود العاصمة يمكنها ان تكون نواة لإكمال ما عجزت عليه إدارة العاصمة في داخل المدينة ضمن الواقع الفعلي، كمثال على ذلك مناطق أبو غريب والمحمودية ونهروان وما تمتلك من مقومات التنمية والتطور الاجتماعي والخدمي والاقتصادي او انشاء مجمعات إدارية أو حكومية او غيرها مما له ارتباط مباشر بالعاصمة وادارتها وهي خارج حدود البلدية الفعلية.

8- مما تم تبيانه ان مفهوم الحدود البلدية هو مفهوم ذو مرونة وليس مقيد بمحددات جغرافية (أولا) وكذلك ان الحاجة الخدمية وضرورات الادارة هي الأساس في تحديد الحدود البلدية ونوع الخدمات المقدمة فيها (ثانيا)

مسودات قانون العاصمة :

مقترح قانون العاصمة بغداد 2015: يتكون من 8 فصول تشتمل على 35 مادة قانونية

الفصل الأول: مجلس العاصمة والمجالس البلدية
الفصل الثاني: إنعقاد المجلس وصلاحياته
الفصل الثالث: التنسيق مع السلطات الآخرى
الفصل الرابع: أمين العاصمة
الفصل الخامس: مجالس البلديات
الفصل السادس: الحقوق والإمتيازات
الفصل السابع: الموارد
الفصل الثامن:أحكام متفرقة

الأسباب الموجبة

تنفيذا لمبادئ الدستور في الصلاحيات الواسعة للإدارات والحكومات المحلية على أسس ديمقراطية، ولأهمية بغداد بإعتبارها العاصمة التاريخيه والتراثية لجمهورية العراق، ولإظهارها بالمظهر اللائق بما يحافظ على مكانتها بين العواصم، ولتمكين السلطات المحلية القائمة على إدارتها (مجلس العاصمة وأمين العاصمة) من ممارسة المهام الكبيرة والخطيرة المكلف بها، لتنظيم العلاقة مع السلطات الإتحادية والمحلية على أسس قانونية سليمة، وإستناداً للمادة (124) من الدستور فقد شرع هذا القانون.

لجنة الامر الديواني 23537 الصادر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء
لاعادة النظر بمسودة القانون واتمام عملها خلال 6 اشهر

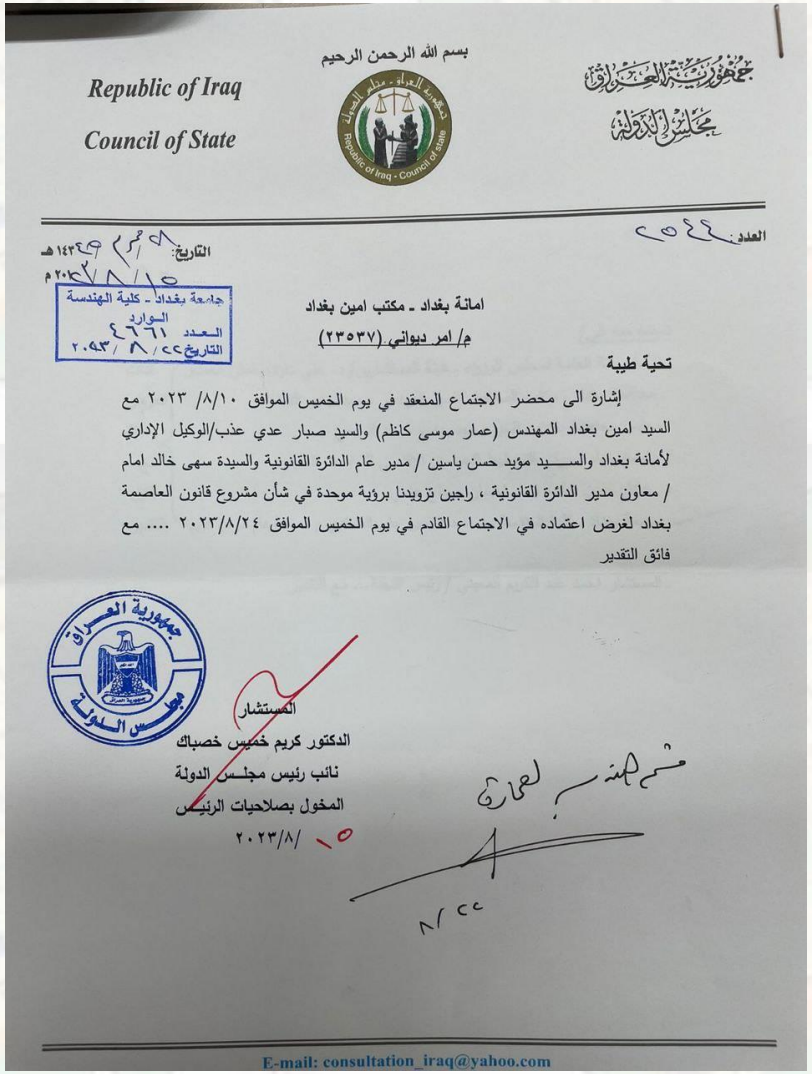

جمهورية العراق
مجلس الدولة

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Council of State

العدد: ٢٥٤٤

التاريخ: ٨ محرم ١٤٤٥ هـ
٢٠٢٣/٨/١٥ م

جامعة بغداد - كلية الهندسة
الوارد
العدد ٤٦٦١
التاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٢

امانة بغداد - مكتب امين بغداد

م/ امر ديواني (٢٣٥٣٧)

تحية طيبة

إشارة الى محضر الاجتماع المنعقد في يوم الخميس الموافق ٢٠٢٣/٨/١٠ مع السيد امين بغداد المهندس (عمار موسى كاظم) والسيد صبار عدي عذب/الوكيل الإداري لأمانة بغداد والسيد مؤيد حسن ياسين / مدير عام الدائرة القانونية والسيدة سهى خالد امام / معاون مدير الدائرة القانونية ، راجين تزويدنا برؤية موحدة في شأن مشروع قانون العاصمة بغداد لغرض اعتماده في الاجتماع القادم في يوم الخميس الموافق ٢٠٢٣/٨/٢٤ .... مع فائق التقدير

المستشار
الدكتور كريم خميس خصباك
نائب رئيس مجلس الدولة
المخول بصلاحيات الرئيس
١٥ /٨/ ٢٠٢٣

E-mail: consultation_iraq@yahoo.com

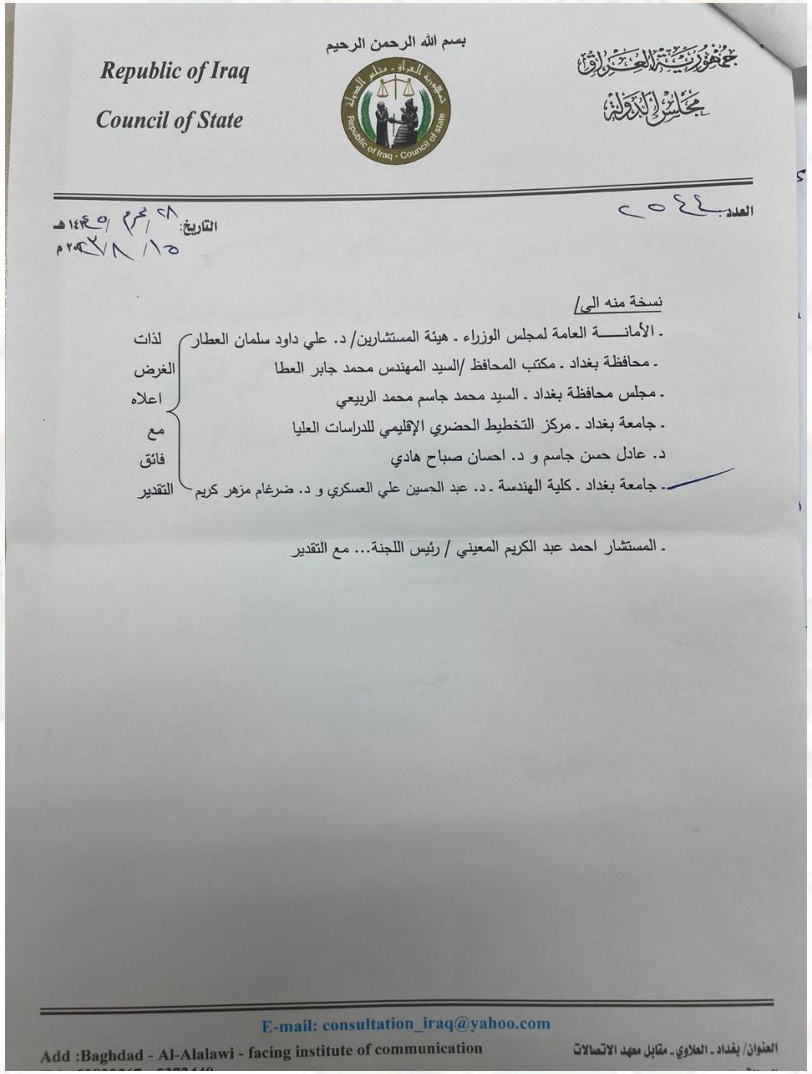

جمهورية العراق
مجلس الدولة

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Council of State

العدد: ٢٥٤٤

التاريخ: ٨ محرم ١٤٤٥ هـ
٢٠٢٣/٨/١٥ م

نسخة منه الى/

- الأمانة العامة لمجلس الوزراء - هيئة المستشارين/ د. علي داود سلمان العطار
- محافظة بغداد - مكتب المحافظ /السيد المهندس محمد جابر العطا
- مجلس محافظة بغداد - السيد محمد جاسم محمد الربيعي
- جامعة بغداد - مركز التخطيط الحضري الإقليمي للدراسات العليا
- د. عادل حسن جاسم و د. احسان صباح هادي
- جامعة بغداد - كلية الهندسة - د. عبد الحسين علي العسكري و د. ضرغام مزهر كريم

لذات الغرض اعلاه مع فائق التقدير

- المستشار احمد عبد الكريم المعيني / رئيس اللجنة... مع التقدير

E-mail: consultation_iraq@yahoo.com
Add :Baghdad - Al-Alalawi - facing institute of communication
العنوان/ بغداد - العلاوي - مقابل معهد الاتصالات

مبادئ المقترحات المرفوعة الى مجلس الوزراء :

تفكيك مهام إدارة مدينة ومحافظة بغداد بالشكل التالي:

أولا: امانة بغداد (بلدية بغداد الكبرى)

تقوم امانة بغداد بكافة المهام "البلدية" الخدمية كالنظافة والاكساء للمناطق السكنية الفعلية والتأثيث البلدي وتطبيق ضوابط البناء والضرائب والرسوم وفق القانون للأقضية المختلفة سواء داخل مدينة بغداد وخارجها. وترتبط بالحكومة المحلية من حيث الميزانية والتشريع والخطط، مع العمل على استقلالها مالياً من خلال الموارد المحددة وفق القانون وترتبط بحكومة بغداد المحلية إداريا وماليا ومن حيث الخطط والمتابعة واختيار المسؤولين عليها.

ثانيا :محافظة بغداد:

وهي المسؤولة على الشؤون الإدارية لبغداد بحدود المحافظة الإدارية وفقا لفك ارتباط الدوائر المحلية والدستور والقوانين النافذة إضافة الى إدارة مشاريع البنى التحتية الاستراتيجية لبغداد كالماء والمجاري والمدارس والمستشفيات وغيرها. وترتبط بحكومة بغداد المحلية إداريا وماليا ومن حيث الخطط والمتابعة واختيار المسؤولين عليها.

ثالثا: هيئة تطوير بغداد

تهتم وتتخصص هيئة تطوير بغداد بالسياسة العامة لبغداد والشؤون الاستراتيجية ورسم الأولويات لتطبيق ومتابعة المخطط الإنمائي الشامل مع المؤسستين السابقتين وكذلك تبنّي المشاريع الاستراتيجية كإدارة النقل ومشاريعه احياء المناطق التراثية الأساسية للمدينة واتخاذ القرار بخصوص تطوير بغداد عمرانيا وصناعيا وخدميا ، وكذلك لها الحق في تأسيس شركات كشركة المترو او قطار بغداد المعلق للتنفيذ والإدارة او النقل العام او غيرها من المشاريع الاستراتيجية لمعالجة التلوث والنفايات او تطوير ضفاف نهر دجلة او غيرها. وتعتبر هيئة مستقلة ترتبط برئاسة الوزراء إداريا وماليا وتنسق مع الحكومة المحلية وفق آلية محددة.

المقترحات المرفوعة الى مجلس الوزراء :

1- مقترح باتجاه المركزية

2- مقترح باتجاه اللامركزية

شكراً لحسن الاصغاء